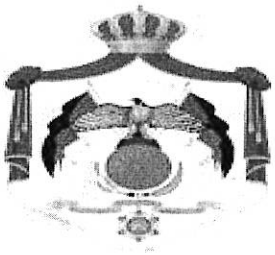

موقف المملكة الأردنية الهاشمية

من أولويات برنامج عمل السكان والتنمية ما بعد 2014"

أمام جلسة لجنة السكان والتنمية الثامنة والأربعين للأمم المتحدة

نيويورك 13-17 نيسان 2015

السيدة الرئيس، السفيرة بنديكت فرانكنت،

في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم وأعضاء المجلس على انتخابكم لرئاسة الجلسة الثامنة والأربعين للجنة السكان والتنمية. كذلك أود أن أشكرك وأعضاء مجلس اللجنة الثامنة والأربعين على جهودهم في مجال السكان والتنمية.

يتطلع الأردن باهتمام إلى العمل الجاري حالياً لإقرار اجندة تنموية عالمية لما بعد عام 2015، واهداف عالمية للتنمية المستدامة واليات تمويل دولية متعددة لتحقيق الاهداف، وذلك بعد مرور عشرين عاماً على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية القاهرة 1994، واكثر من عشرين عاماً على مؤتمر البيئة والتنمية **ريو دي جانيرو** عام 1992.

السيد الرئيس،

لا يخفى على احد منا ما تعانيه بلداننا من تأثيرات سلبية نجمت عن تداعيات الازمة المالية العالمية والركود الاقتصادي العالمي الذي طالت تأثيراته كافة دول العالم المتقدمة منها والنامية وان كانت وطأته اكثر شدة وتأثيرا على البلدان النامية خصوصاً التي اصبحت تجد من الصعوبة بمكان استدامة مستويات التنمية فيها والحفاظ على المكتسبات التي تحققت خلال العقدين الماضيين، وتزايد حدة هذا التأثير على بعض البلدان متوسطة الدخل والاقل نمواً نتيجة لتزايد حالات عدم الاستقرار الامني في العديد من البلدان وتهجير مئات الالاف من ديارهم وتزايد تدفقهم على دول الجوار الامر الذي فاقم من تدني الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المستضيفة وتزايد الضغط على البنية التحتية و الموارد الطبيعية المحدودة اصلاً والموارد المالية التي تناقصت في ظل تقلص تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وبقاء المساعدات الانمائية الرسمية دون مستوياتها الدولية المطلوبة وتزايد العجوزات في الميزان التجاري والميزانية العامة لدى العديد من البلدان، هذا بالإضافة الى تفاقم مشكلة الديون العالمية التي اصبحت تشكل عبئاً على العديد من الدول النامية .

السيد الرئيس،

لقد كان الأردن وما زال من بين البلدان التي اكدت التزامها وتبنيها لنتائج المؤتمرات الدولية حول السكان والتنمية، والتنمية المستدامة، والتي تم ادماجها ضمن مجموعة الخطط والبرامج الوطنية التنموية، والتي كان اخرها رؤية الاردن 2025 التي تمثل الاطار التنموي الشمولي للأردن لتحقيق اهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول العام 2025.

وضمن اطار الالتزام والعمل الوطني لبرنامج عمل المؤتمر العالمي للسكان والتنمية قام الاردن بوضع السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية كوثيقة سياسات الفرصة السكانية 2009 و 2015 وخطط العمل الوطنية للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للفترة 2003-2017 بالإضافة الى تضمين القضايا السكانية في الخطط الوطنية التنموية للمملكة، وانعكست هذه الجهود على تحسن المؤشرات التنموية في الأردن. الا ان الحفاظ على استدامة هذه الإنجازات التي تحققت أخذ يتأثر سلباً بتدفق موجات من الهجرات القسرية المتتالية وخاصة هجرة السوريين بسبب الاوضاع الداخلية في سوريا خلال السنوات الاربع الماضية نحوا لأردن، وعدم استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة العربية المحيطة والتي أضرت بالمجهود التنموي للأردن وكبدت الأردن تكاليف غير متوقعة وضغطاً متزايداً على البنى التحتية والمرافق العامة والخدمات. حيث استقبل الأردن منذ عام 2011، ولا يزال، موجه كبيرة من المهجرين قسرياً من سوريا، وقد قدر عدد السوريين في الأردن حتى نهاية شهر اذار 2015 بحوالي مليون واربعمائة ألف شخص، بلغ عدد المسجلين منهم كلاجئين حوالي (627295) ألف لاجئ حسب تقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين). ومن المتوقع ان يستمر لجوء السوريين الى الاردن نتيجة لاستمرار الاضطرابات الداخلية في سوريا.

ولقد فرضت الحالة السورية واقعاً ديمغرافيا جديداً على الأردن كان له تأثير كبير على التركيب العمري للسكان إذ يشكل السوريين ومعظمهم من الأطفال والنساء اكثر من20% من اجمالي سكان الأردن، مما انعكس بدوره سلباً على السياسات السكانية الوطنية، هذا إلى جانب الكلف المالية الكبيرة والتي اثرت وما زالت تؤثر على البرامج التنموية، **فقد قدرت الكلف السنوية لاستضافة اللاجئين السوريين على المملكة بـ 2.99 مليار دولار حتى نهاية شباط 2015** تبعا لخطة الاستجابة الاردنية، وفي بالمقابل لم تتجاوز مجموع المساعدات الدولية التي قدمت فعليا للأردن كمساعدات لاستضافة اللاجئين نسبة 5.6% من الكلفة الحقيقية[1]، ومن هنا نؤكد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالاستجابة لالتزاماته تجاه الأردن ومساندته على تحمل الأعباء الاضافية التي تترتب على استضافة هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين، ذلك أن الأردن لا يمكنه أن يتخلى عن واجباته الإنسانية ولكنه بنفس الوقت لا يستطيع أن يستمر في إغفاله لنداءات مواطنيه القائلة أن هذه الواجبات بدأت تهدد أمنه الوطني ومشروعاته التنموية واستقراره الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

سيدي الرئيس،

أود أن ألخص لكم في عجالة بعض التحديات والأولويات الوطنية في مجال السكان والتنمية وهي نتاج لعدد من المشاورات والتقارير الوطنية، ان استمرار نمو **اعداد فئات الشباب** في الأردن بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تراجع فرصة حصولهم على فرص عمل في المستقبل ينذر بتراجع احتمالات انتفاع الأردن من ذروة الفرصة السكانية بحلول عام 2030 بسبب استقرار مستويات الانجاب واستمرار تدفق الهجرات الى الأردن وخاصة السورية منها.

[1] خطة الاستجابة الاردنية 2015 – وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ولذلك نؤكد على ضرورة الاهتمام بالخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية المقدمة للشباب وتوفير وتسهيل وصولهم لفرص العمل واستثمار طاقاتهم وتوفير فرص التمويل لمشاريعهم الذاتية للحد من البطالة والتي بلغت في معدلها حوالي 12% للعام 2014 وما يترتب على ذلك من اثار اجتماعية سلبية، الى جانب اهمية تعزيز الصلة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وتحسين نوعية التعليم وإكساب المهارات وتطوير التدريب المهني والتقني وضمان العمل اللائق بتوفير خدمات التأمينات الاجتماعية الداعمة بالإضافة إلى زيادة مشاركتهم السياسية والمدنية.

سيدي الرئيس،

يجدد الاردن التزامه باحترام الحقوق الانجابية من خلال العمل الجاد على تعزيز **برامج الصحة الانجابية الشاملة** و توفير الخدمات والمعلومات ذات الجودة العالية وخاصة للفئات المهمشة، **ويسعى الاردن الى خفض معدلات الانجاب الكلي والتي ما زالت تعد مرتفعة وخفض معدل وفيات الامهات والاطفال حديثي الولادة، وتعزيز البرامج والاليات الهادفة الى الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي.**

سيدي الرئيس،

نؤكد على أهمية الاستمرار في تعزيز **المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة** وضمان المشاركة الكاملة لها وضرورة أن تكون التشريعات والسياسيات داعمة للمرأة، بالإضافة إلى اتخاذ كافة الوسائل والإجراءات التي تعزز دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتصبح شريكاً للحكومة في تحقيق التنمية المستدامة. خاصة في ظل انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث والتي لم تتجاوز 12.6% للعام 2014 على الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي لهن، وهو ما يؤثر سلباً على فرص تمكين المرأة الأردنية الى جانب انخفاض مشاركتها السياسية وانخفاض فرصها في الحصول والتحكم في الموارد.

سيدي الرئيس،

يؤكد الاردن على اهمية بذل المزيد من الاهتمام والرعاية **لفئة كبار السن** وتفهم احتياجاتهم ، خاصة في ظل الارتفاع المتوقع في نسبتهم مستقبلا، من خلال تطبيق برامج موجهة الى هذه الفئة بموجب تشريعات نافذة من اجل تدعيم حقوقهم وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية لهم والبنية التحتية المستجيبة لاحتياجاتهم.

كما نؤكد ضرورة العمل على مزيد من الجهود لضمان حقوق **الاشخاص ذوي الاعاقة** بما يحقق لهم حياة كريمة مستدامة قائمة على مبدأ المشاركة الفاعلة من خلال تبني سياسات من شأنها تحقيق الدمج الكامل لهم في المجتمع.

سيدي الرئيس،

نؤكد على أهمية الاستمرار في اتخاذ الاجراءات المناسبة بهدف مواجهة **التحديات البيئية** المتمثلة في شح الموارد المائية وقلة مصادر الطاقة، والتغيرات المناخية والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وادارة النفايات، فضلا عن مواجهة التأثيرات السلبية على الأمن الغذائي وانتشار الاوبئة. وفي تطلع الاردن نحو المستقبل يؤكد على ضرورة توفير الدعم الدولي بما يمكنه من اعتماد خيارات تنموية مستدامة في مجالات متعددة كالطاقة المتجددة ومعالجة المياه وتحليتها، والممارسات الفعالة في مجال كفاءة استخدام الطاقة،وتعزيز جهود مواجهة ظاهرة التغير المناخي.

سيدى الرئيس

نحن في الاردن نؤكد ان التقدم في التنمية على المستوى العالمي وعلى المستوى الوطني هو نتاج لتطبيق نهج شمولي قائم على الحقوق يراعي اولويات التنمية الشاملة لما بعد 2015 والمراجعة الدولية والاقليمية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية و التزامنا بتسريع وتيرة التقدم في سياق الاستنتاجات والتوصيات الواردة في إعلان القاهرة عام 2013، ونؤكد على أهمية اعتبار السكان هم قلب وجوهر اجندة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 واهمية قيام الحكومات بتطبيق الاستراتيجيات والخطط الداعمة لتنفيذها ورصد التقدم المحرز على المستوى العالمي والاقليمي وعلى المستوى الوطني وتوفير الدعم المالي والفني اللازم للدول

السيد الرئيس، في الختام، نؤكد على أن الحكم الرشيد شرط مسبق لتعزيز التنمية المستدامة والأمن الاجتماعي ومعالجة عدم المساواة والقضاء على الفقر، وفي النهاية ندعو المجتمع الدولي والاطراف الاقليمية للعب دور أكثر فاعلية في تعزيز السلام والأمن في المنطقة العربية للحفاظ على المكتسبات التنموية.

وشكرا لاستماعكم